

في ثلاث خطابات إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن..

البحرين والإمارات والسعودية وقطر والكويت والأردن تعرب عن قلقها إزاء هجمات غير مشروعة استهدفتها بشكل متكرر وانطلقت من العراق



قامت مملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية، بإرسال خطاب متطابق إلى كل من أنتونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، والسفير فو كونغ المندوب الدائم للصين بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر مايو، لتسليط الضوء على الهجمات غير المشروعة التي طالت هذه الدول والتي انطلقت من أراضي جمهورية العراق، بتنفيذ من فصائل ومليشيات وجماعات مسلحة إرهابية موالية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأمر الذي يمثل تصعيداً خطيراً وغير مبرر، ويشكل نمطاً متكرراً من الأعمال العدائية التي تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار الإقليميين، واستهدافاً لأمن واستقرار الدول المتضررة ومصالحها الحيوية.

حيث تضمن الخطاب الإشارة إلى البيان الصادر عن أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 25 أبريل 2026 الذي استنكر وأدان هذه الاعتداءات، وأكد رفضه القاطع لأي أعمال من شأنها المساس بأمن واستقرار دول المجلس أو تقويض السلم والأمن في المنطقة، مؤكداً أن استمرار مثل هذه الهجمات المنطلقة من العراق يُعد خرقاً لمبادئ حسن الجوار والقوانين والأعراف الدولية، ويهدد استقرار المنطقة ويقوّض المساعي الدولية لتعزيز الأمن والاستقرار. كما بين الخطاب الجهود الدبلوماسية التي تتخذ في إطار الاجتماعات الرسمية التي تعقد على مستوى جامعة الدول العربية، حيث حذرت الدول المتضررة من هذه الاعتداءات ومخاطرها على العلاقات الأخوية والأمن والاستقرار الإقليمي.

وتداعياتها على السكان المدنيين والأعيان المدنية، ودعت الحكومة العراقية إلى اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة لوقفها وملاحقة القائمين بها من الفصائل العراقية المسلحة الخارجة عن القانون، وكانت آخر هذه الاعتداءات هجومٌ شنته طائرات درون مفخخة موجهة بسلك الألياف الضوئية من الأراضي العراقية على دولة الكويت بتاريخ 25 أبريل 2026، مستهدفة مراكز حدودية، مما تسبب في أضرار مادية جسيمة. وأكد الخطاب التزام الدول المتضررة من هذه الهجمات بالنهج الدبلوماسي الحكيم، حيث بادرت بإجراء اتصالات مكثفة على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وتطرت إليها في المحافل الإقليمية والدولية، كما قامت دول مجلس التعاون باتخاذ

خطوات رسمية، تمثلت في استدعاء سفراء جمهورية العراق في عواصمها لتقديم مذكرات احتجاج رسمية، وتأكيد ضرورة اتخاذ إجراءات فورية وحازمة لمنع استخدام الأراضي العراقية لتهديد أمن دول المجلس، وأهمية اضطلاع الحكومة العراقية بمسؤولياتها القانونية في هذا الشأن. كما تحلت هذه الدول بضبط النفس، على الرغم من استمرار هذه الهجمات ضدها من أراضي جمهورية العراق، ومن يقف وراءها، مما يقوّض الجهود الدبلوماسية ويبرز الحاجة الملحة إلى وقف هذه الاعتداءات العدوانية وغير المبررة ومنع تكرارها حفاظاً على العلاقات الأخوية التي تربط الدول المتضررة مع العراق، بما يسهم في صون الأمن والاستقرار في المنطقة. وجدد الخطاب تأكيد مملكة البحرين،

ما شهدته البحرين في الأيام الأخيرة من فزعة شعبية والتفاف شعبي حول القيادة الرشيدة، ليس حدثاً عابراً ولا موقفاً طارئاً، بل هو امتداد لمسيرة طويلة من التضامن الوطني الذي يتجدد كلما دعا الواجب. إن هذا التلاحم الشعبي مع الخطاب الملكي المعظم يُعد بمناسبة استفتاء جديد على استقلال البحرين وسيادتها بقيادة جلاله الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه.

لقد عرف تاريخ البحرين محطات مفصلية جسّد فيها الشعب إرادته الحرة، بدءاً من استقلاله رأي الأمم المتحدة عام 1970 الذي أكد عروبة البحرين واستقلالها، مروراً باستفتاء ميثاق العمل الوطني عام 2001 الذي وُحد الصفوف وأرسى دعائم الإصلاح، وصولاً إلى هذه اللحظة الراهنة التي عبّر فيها المواطنون عن تضامنهم مع الخطاب الملكي المعظم، في صورة تعكس وحدة الصف وتماسك الجبهة الداخلية. وكأن هذا الموقف الشعبي يمثل استفتاءً ثالثاً. ولو اعتبر هذا التضامن بمناسبة استفتاء وتم تحت مراقبة الأمم المتحدة والهيئات الدولية والإقليمية والمنظمات الحقوقية والمدنية، لكانت النسبة تقارب الإجماع الكامل، إذ عبّر الشعب عن موقفه بوضوح لا لبس فيه، مؤيداً أمن البحرين ومجدداً الولاء لجلالة الملك المعظم. هذا التلاحم الشعبي ليس مجرد رد فعل أرسّت القوانين والتشريعات الكفيلة بحماية حقوق المواطنين والمقيمين، وضمنت العدالة والمساواة، وسرخت قيم الوحدة الوطنية. وهو أيضاً رسالة إلى الداخل والخارج بأن



بقلم: جواد سالم العريض

البحرين، قيادةً وشعباً، تقف على قلب رجل واحد في مواجهة التحديات وهي ماضية في مسيرتها الإصلاحية والتنموية. لقد أثبتت التجارب أن البحرين، كلما واجهت تحدياً أو أزمة، خرج شعبها ليؤكد دعمه لقيادته، ولبيهرمن أن العلاقة بين الشعب والقيادة ليست علاقة سياسية فحسب، بل هي علاقة وجدانية عميقة قائمة على الثقة المتبادلة والولاء الصادق. ففي

كل مرة يتجدد هذا التضامن، بتأكد للعالم أن البحرين دولة ذات سيادة راسخة، وأن شعبها واع بمسؤولياته الوطنية، وأن قيادتها قادرة على إدارة الأزمات بحكمة واقتدار. وما قامت به قوة دفاع البحرين من دور بطولي في حماية الوطن وصون مكتسباته، إنما يعكس عزيمة رجالها البواسل الذين جسدوا أسمى معاني التضحية والفداء. لقد أثبتت هذه المؤسسة العسكرية أنها الدرع الحصين للوطن، وأنها قادرة على مواجهة أي عدوان أو تهديد، بما يعزز الثقة الشعبية في قدرة الدولة على حماية أمنها وسيادتها وصون مكتسباتها، وتعزيز أمنها واستقرارها.

وفي الختام، فإن ما شهدته البحرين مؤخراً من فزعة شعبية والتفاف شعبي حول القيادة، هو في جوهره تعبير عن استفتاء جديد على استقلال البحرين وسيادتها، بقيادة جلاله الملك المعظم. وهو أيضاً تأكيد أن البحرين، رغم صغر مساحتها الجغرافية، كبيرة بمواقفها الوطنية، وعظيمة بتلاحم شعبها مع قيادتها، وقوية بإرادتها الحرة التي لا تنكسر أمام التحديات.

..وتفنيذ مزاعم إيران بوجود «عدوان» من قبل عدد من دول مجلس التعاون الخليجي عليها

..ورفض وإدانة الادعاءات الإيرانية بشأن ما سُمي «إدارة» أو «قواعد قانونية» جديدة لمضيق هرمز

تقدمت مملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة قطر، والمملكة الأردنية الهاشمية، وعلى وجه الاستعجال، بخطاب مشترك إلى الأمم المتحدة ممثلة في كل من السيد أنتونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، والسفير فو كونغ المندوب الدائم للصين رئيس مجلس الأمن لشهر مايو، وذلك للتعبير عن الإدانة والرفض القاطع للتصريحات الأخيرة الصادرة عن أحد المسؤولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بشأن دول المنطقة ومضيق هرمز، وما تضمنته من ادعاءات مرفوضة بشأن ما سُمي «إدارة» أو «قواعد قانونية» جديدة لمضيق هرمز، ومن تحميل دول المنطقة تبعات خيرات سيادية مشروعة تتعلق بأمنها وشرائنها الدولية.

حيث أكد الخطاب أن التصريحات الإيرانية تأتي في سياق تصعيد إيراني مستمر ضد دول المنطقة ومصالحها الحيوية، وتعد امتداداً لخطاب التهديد والضغط الذي يستهدف سيادة الدول واستقلال قرارها السياسي والأمني، ويهدد الأمن الإقليمي والدولي، ويقوض مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

كما جدد الخطاب بأن مضيق هرمز ممر مائي دولي حيوي للملاحة والتجارة والطاقة، ولا يجوز لأي دولة منفرده، أياً كان موقعها الجغرافي، أن تدعي لنفسها حق فرض إدارة أحادية عليه، أو وضع قواعد قانونية منفردة تنال من سلامة الملاحة أو المرور المشروع كما تؤكد إدارة القانون الدولي أي محاولة استخدام هذا المضيق كأداة ضغط سياسي أو اقتصادي تمثل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين، وليست شأنًا إقليمياً محدوداً. وشدد الخطاب على أن التصريحات الإيرانية المشار إليها

لا تنشئ أي حق قانوني لإيران، ولا تغير من الوضع القانوني للمضيق، ولا تنتقص من حقوق الدول المشاطئة الأخرى، ولا من حقوق المجتمع الدولي في الملاحة الآمنة وغير المقيدة، وفق قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأكد الخطاب رفض أي محاولة لإضفاء غطاء قانوني أو سياسي على ممارسات من شأنها عرقلة الملاحة الدولية، أو فرض رسوم غير مشروعة، أو زرع أو تهديد بزرع الألغام، أو تصنيف السفن تمييزياً، أو تهديدها، أو تعريض أمن البحارة وسلاسل الإمداد العالمية للخطر. وفي سياق متصل، أعرب الخطاب عن الإدانة والاستنكار الشديدين للاعتداء الإيراني الأتم الذي استهدف ناقلة إماراتية تابعة لشركة أدنوك باستخدام طائرتين مسيرتين، أثناء مرورها من مضيق هرمز، مؤكداً أن هذا الاعتداء يُشكل انتهاكاً صارخاً لقرار مجلس الأمن رقم 2817، الذي شدد على حرية الملاحة ورفض استهداف السفن التجارية أو تعطيل الممرات البحرية الدولية، وأدان أي أفعال أو تهديدات تهدف إلى إغلاق أو عرقلة أو التدخل في الملاحة الدولية عبر مضيق هرمز، والذي أدان بأشد الأذى الهجمات الإيرانية ضد دول مجلس التعاون والأردن، وطالب إيران بالكف فوراً ومن دون شرط عن جميع الهجمات والاستفزازات والتهديدات ضد الدول المجاورة، وأقر أن تلك الهجمات تشكل خرقاً للقانون الدولي وتهديداً للسلم والأمن الدوليين. وجدد الخطاب أن الترتيبات الدفاعية والأمنية والشرائكات الدولية لدول مجلس التعاون والأردن هي ممارسات سيادية مشروعة، تقوم على قرارات وطنية مستقلة، وتتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة (52) منه، ولا يملك أي طرف ثالث الحق في فرض خيارات أمنية، أو أن يهدد أراضي الدول أو مياها الإقليمية أو أجواءها أو منشآتها المدنية والحيوية بذريعة الاعتراض على تلك الخيارات، كما أن محاولة

تصوير الاعتداءات أو التهديدات الإيرانية باعتبارها «إدارة أمنية» للممرات المائية لا تعدو أن تكون تبريراً غير مقبول لأفعال غير مشروعة. واختتم الخطاب بتقديم ست مطالبات لمجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، وهي: إدانة التصريحات والتهديدات والهجمات الإيرانية الأخيرة المتعلقة بمضيق هرمز ودول المنطقة، مطالبة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الأمم المتحدة بتاريخ 30 أبريل 2026، والذي ساقول تشويه الوقائع وتحريف السياق القانوني لأحداث، ولا سيما الادعاء بوجود «عدوان» من قبل عدد من دول المجلس ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. حيث تضمن الخطاب الموجه من مملكة البحرين إلى كل من السيد أنتونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، والسفير فو كونغ المندوب الدائم للصين بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر مايو، الرفض القاطع لما ورد في الرسالة الإيرانية مؤكداً أن الوقائع الموثقة منذ 28 فبراير 2026 تثبت بما لا يدع مجالاً للشك تعرض دول مجلس التعاون والأردن لسلسلة متواصلة من الاعتداءات غير المشروعة التي شنتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي استهدفت بشكل مباشر الأعيان المدنية والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك منشآت الطاقة، والمطارات، والموانئ والمنشآت الاقتصادية، فضلاً عن مناطق سكنية مدنية، ما أسفر عن خسائر بشرية وإصابات في صفوف المدنيين وأضرار مادية جسيمة، كما تشكل هذه الهجمات نمطاً منهجاً من استخدام القوة في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما حظر استخدام القوة المنصوص عليه في المادة (2/4)، كما تمثل خرقاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأ التمييز وحظر استهداف الأعيان المدنية.

تبريرها تحت أي ذريعة قانونية تمقل ادعاءات باطلة ومردودة، وتتعارض مع المبادئ المستقرة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومع الوقائع الميدانية المثبتة عبر رسائل دول المجلس والأردن المرسلة مسبقاً والتي تضمنت طبيعة هذه الاعتداءات واستهدافها لسيادة هذه الدول ومكتسباتها. وفند الخطاب الصادر عن دول المجلس والأردن ادعاءات إيرانية تتعلق بمطالب بشأن المسؤولية والتعويض والتي لا يمكن أن تنشأ مطالبة تعويض لصالح طرف ثبت انحراجه في اعتداءات غير مشروعة دولياً وأتمة وغير مبررة، ما يؤكد أن محاولة الجمهورية الإسلامية الإيرانية قلب هذا المبدأ والمطالبة بالتعويض تمثل طرْحاً باغياً في الاتساق القانوني، ويعكس نهجاً قائماً على السعي إلى تقديم نفسها في موضع المتضرر رغم كونها الطرف الذي باشر هذه الاعتداءات، طوال شهر رمضان الكريم، مستهدفة دولاً جارة بصورة تخالف أبسط مبادئ حسن الجوار وأحكام القانون الدولي، وتعكس نهجاً مرفوضاً يتنافى مع القيم الإسلامية والإنسانية والالتزامات الدولية. وأكد الخطاب أن المسؤولية القانونية الدولية تقع على عاتق الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي لا تزال وفي ظل وقف إطلاق النار بمواصلة دعم وتمكين ورعاية الجماعات المسلحة التي تنفذ هجمات عبارة للحدود تستهدف فيها سيادة وأمن دول المجلس والأردن. كما أعرب الخطاب عن رفض دول المجلس والأردن بشكل قاطع لمحاولات تأويل أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة (51)، خارج إطارها القانوني الصحيح وبما يخدم السرديات غير الدقيقة التي تروج لها المصدر الحقيقي للتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. كما شدد

وأكد الخطاب أن هذا النهج لا يمثل